

دراسة تحليلية لظاهرة الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري بالمدن الليبية: "مدينة بنغازي كحالة دراسية"

فتحية عبد العزيز جمعة العربي
كلية التخطيط العمراني والإقليمي

الملخص

مدينة بنغازي في ليبيا كغيرها من مدن العالم الثالث تواجه العديد من المشاكل والتغيرات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤثر على مخططها الحضري العام. ومن أهم هذه التحديات وأبرزها ظاهرة الإسكان غير الرسمي خارج مخططها الحضري، والتي أخذت في مفهومها وشكلها العام والخاص اتجاهات مختلفة ومتعارف عليها في تلك المناطق، الأمر الذي يتطلب دراسة هذه المناطق من منظور خاص، وذلك للتعرف على طبيعة تلك المناطق: مفهومها، وأسباب نشوئها، وعوامل نموها، وسرعة انتشارها، إضافة إلى أهم خصائصها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على سلبيات وإيجابيات الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي.

الكلمات الدالة:

مدينة بنغازي، هوية الإسكان غير الرسمي، البيئة العمرانية، مناهج التعامل، الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية.

المقدمة

ظاهرة السكن غير الرسمي هي إحدى الظواهر العالمية التي تحظى باهتمام بالغ من قبل الباحثين والمفكرين، والمطورين، وعلماء البيئة، وغيرهم من المهتمين، فقد أصبحت هذه الظاهرة تأخذ مفاهيم عدة ووجهات نظر مختلفة اختلفت باختلاف البيئة المحلية التي نشأت فيها والأسباب التي أدت إلى ظهورها ومظاهرها وآثارها، فقد اعتبرت العديد من الدراسات والأبحاث أنه من الخطأ أن نتحدث عن هذه الظاهرة بشكل خاص قبل أن نراها أو نتعايش معها فلا يمكن أن ن فصلها عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التي ظهرت فيه؛ ذلك أنها تعبير مباشر وردة فعل عن هذه الظروف، ومن ثم ذكرت العديد من هذه الدراسات والبحوث أن لهذه الظاهرة - رغم سلبياتها- العديد من الإيجابيات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في إيجاد الحلول والأساليب المناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة وحل مشاكلها.

أهداف الدراسة

إن من أهم أهداف هذه الدراسة تسليط الضوء على سلبيات وإيجابيات الإسكان غير الرسمي والتي عادة ما يطلق عليها المناطق العشوائية خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي، من خلال دراسة الخصائص العامة لهذه المناطق وفق مجموعة من المعايير والمحددات لتوصيف مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن.

هيكلية الدراسة

تتبلور هذه الدراسة البحثية في النقاط الأساسية التالية:

- ظاهرة الإسكان غير الرسمي بشكل عام.
- رؤية عامة عن مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية في ليبيا.
- الخصائص العامة لمناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري في مدينة بنغازي، وأهم الجوانب السلبية والإيجابية لتلك المناطق.
- الخلاصة

١ خلفية عامة عن ظاهرة الإسكان غير الرسمي

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث ظاهرة انتشار مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن، مفهومها، وأسباب نشوئها، وعوامل نموها وسرعة انتشارها، وأهم مظاهرها إضافة إلى خصائصها، وذلك حسب ظروف البيئة التي نشأت فيها، وذلك بهدف الوصول إلى الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة وإمكانية التعامل والتفاعل معها لحل جميع المشاكل المصاحبة لظهورها.

الإسكان غير الرّسمي خارج المخططات الحضرية للمدن نشأ في غياب الدولة أي بمعنى آخر نشأ في غياب القوانين والسلطة التنفيذية مع ضعف الرقابة على الأراضي مخالفاً بذلك جميع القوانين ومغتصبا الأراضي المملوكة للآخرين. وهذا النوع من السكن نشأ بإرادة كاملة لقاطنيه، وينمو طبقاً لأنماط محددة ومتكررة لا تتغير بالنسبة لتخطيطها وعرض شوارعها وأبعاد قطع الأراضي، كما أن له أسلوباً منتظماً في تطور الكثافة والنمو المرهلي (أ. علام، ١٩٩٩). وقد أوضحت الأمم المتحدة في إحدى دراستها أنه من الصعب تحديد أشكال مناطق الإسكان غير الرسمي، وخصائصها، ومستوياتها الاجتماعية والاقتصادية، فهي تختلف من دولة إلى دولة أخرى، ونتيجة لقلّة المعلومات وصعوبة الحصول عليها لتحديد العدد الفعلي لسكان تلك المناطق، فإنها تقدر بحوالي بليون شخص يعيشون في تلك المناطق، وبحلول عام ٢٠٣٠ سوف يصل سكان تلك المناطق ٢ بليون نسمة. (International Bank for Reconstruction & development, 2008).

وإذا نظرنا إلى أن مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن كمفهوم أو كمدخل إلى الزحف العمراني أو الامتداد العمراني من وجهة نظر الباحث Robert Allan Pennock على أنه شكل من أشكال التنمية الحضرية والتي تنتج أو نتجت بأشكال مختلفة ومتعددة وفريدة عبر الممارسات لكل بيئة محلية، ولا يمكن لأحد أن يضع أو يحدد أسباب موحدة لنشأة الزحف العمراني، ذلك أنه يختلف باختلاف مكان نشأته والبيئة المحلية التي توجد فيها، ولهذا يجد معظم الأكاديميين والمخططين صعوبة في تحديد مفهومه، واعتبر أن من الأخطاء أن نتحدث عن الزحف العمراني قبل أن نراه، وأكد أن معظم الناس يجدون صعوبة في معرفة الزحف العمراني ولكن عندما يرونه سوف يعرفونه ببساطة، والمعنى من ذلك هو لا بد من أن نتعايش مع الواقع حتى نفهمه وواقع الزحف العمراني يحتاج إلى فهم عميق (Pennock, 2004).

ولقد أثبتت بعض الدراسات أن هذه التجمعات لها من الإيجابيات التي تفوق الإمكانات التي من الممكن أن تبذلها جهة منظمة ومسؤولة لتنفيذ المشروعات الإسكانية، التي من الممكن أن تساهم في توفير بيئة طبيعية عمرانية ملائمة بأقل جهد وفي مدى زمني قصير (تارم، ٢٠٠٨). حيث اعتبرت هذه المناطق ترجمة صادقة لاحتياجات قاطنيتها وإن كان التخطيط السليم والتنظيم هو ما ينقصها، وهي مناطق مفعمة بالحياة والنشاط بشكل أكبر مما هو عليه في المناطق النموذجية، وإضافة إلى ذلك أن أهم ما يميز النماذج العمرانية القائمة في كونها تعبر عن الظروف الاقتصادية الحقيقية للقائمين داخل تلك المناطق، ومن خلال متابعة نمو وامتداد المناطق غير الرسمية تجد أنها تساعد كثيراً من المخططين في تشكيل نظرية النمو التدريجي المترابك في التخطيط العمراني الحديث واعتباره بديلاً لنظرية المخطط الهيكل الرئيسي في التخطيط العمراني التقليدي التي لم تنجح في التطبيق في كثير من الدول النامية (عبد الله المحيسن، ٦١٩٨). كذلك هذه المناطق تمثل نصراً كبيراً للجهود الفردية الذاتية لذوى الدخل المحدود والمنخفض، وهي - أيضاً - تدل على قدرة الأفراد على حل مشاكلهم دون اللجوء إلى الدولة للمساعدة. وعندما نريد تعريفاً حقيقياً لقيمة الإسكان على أنها قيمة اجتماعية ذات منفعة والتي تعبر عن قيمة الاستخدام الحقيقي والفعلي، فإننا نجد أن الكثير من مناطق الإسكان غير الرسمي والتي دون المستوى من الخدمات المادية لمكوناتها تكون أفضل بمراحل اجتماعياً، واقتصادياً عن المشاريع النموذجية للإسكان الجماعي (ريجان، ٢٠٠٨).

ومن وجهة نظر أخرى تعتبر ظاهرة الانتشار العمراني نتيجة عجز الحكومات المحلية على التعاون مع أ، ووضع سياسات مشتركة لمعالجة الخصائص السلبية للنمو العشوائي والحد منها، الأمر الذي يتطلب تحديد معايير ومواصفات لتحديد حجم هذه الظاهرة وتأثيرها البيئي سواء من خلال:

- قياس معدل الممارسات الصحيحة لاستعمالات الأراضي، ونظام تطورها.
- استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
- الحاجة إلى تحديد هوية هذه البيانات من خلال تقديمها كنماذج دراسية، وتقييم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- قياس مؤشرات معينة للصحة البيئية وخاصة لهؤلاء الذين يعيشون في تلك المناطق أو يتعاملون معها.

ومن خلال ذلك وضع بدائل ومقترحات لعمليات التنمية والتطوير وتم مناقشتها شعبيا للتفاوض واختيار البديل الأفضل كأساس للسياسات المطروحة في عمليات التنمية والتطوير لهذه المناطق (Johnson, 2001).

٢ مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية في ليبيا

مرت المخططات الحضرية في ليبيا بمراحل تطور مهمة أثرت على مسيرتها التنموية، وما نتج عنها من تطورات وتحديات لمست كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا بشكل عام، وأثرت على كافة القطاعات الخدمية، وخصوصا قطاع الإسكان ومرافقه بشكل خاص، ومن أبرز تلك المراحل: مرحلة مخططات الجيل الأول (١٩٨٨ - ٨٦١٩)، ومرحلة مخططات الجيل الثاني (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)، ومرحلة الفراغ التخطيطي (٢٠٠٠ - ٥٢٠٠)، ومرحلة مخططات الجيل الثالث (٥٢٠٠ - ٥٢٠٢) (مصلحة التخطيط العمراني، ٢٠١٢).

وتعتبر ظاهرة نمو وانتشار مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن في ليبيا هي إحدى التحديات التي تواجهها المخططات الحضرية والتي تأخذ في مفهومها وملامحها شكلا مختلفا عن المفهوم العام لتلك المناطق، حيث أنها لم تظهر بصورة واضحة إلا في السنوات الماضية القليلة، عندما زاد معدل انتشارها بصورة كبيرة وسريعة جدا. فوفقا لبعض الدراسات البسيطة التي أجريت مؤخرا على هذه الظاهرة فإنها لم تصل إلى المستويات التي واجهتها العديد من الدول النامية الأخرى غير أن هذا لا ينفي وجودها وسرعة نموها كما ذكر سلفا، الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود لدراسة هذه المناطق عن قرب وتحليلها للتعرف عليها، وذلك لإيجاد الحلول المناسبة في كيفية التعامل معها، وخاصة أن مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن في ليبيا ذات طابع خاص وظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية مختلفة عن ظروف مناطق الإسكان غير الرسمي في العالم، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار والاهتمام، (جابر، ٢٠٠٨).

والجدير بالذكر أن المنظور العام لمناطق الإسكان غير الرسمي في ليبيا يختلف من مدينة إلى أخرى، فمثلا التجمعات العمرانية خارج المخططات الحضرية في مدينة بنغازي في الشرق الليبي تختلف عن مدينة سبها في الجنوب الليبي، بينما التجمعات العمرانية خارج المخطط الحضري لمدينة طرابلس في الغرب الليبي مشابهة تقريبا لما هو عليه في مدينة بنغازي، ويعزى هذا الاختلاف إلى أن سكان مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري في مدينة سبها أغلبهم من المهاجرين الذين قدموا من دول الجوار مثل تشاد والنيجر والذي يسمى بالهجرة غير الشرعية (المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق، ٢٠٠٩)، أما سكان مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري في مدينتي بنغازي وطرابلس فأغلبهم من السكان المحليين والذين رغبوا في الانتقال والعيش في مناطق الإسكان غير الرسمي للحصول على المسكن الأفضل والمناسب (جامعة طرابلس، ٢٠٠٧)، و(جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧).

١/٢ الأسباب التي أدت إلى ظهور مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية في ليبيا

١/١/٢ أسباب سياسية وتشريعية ذات علاقة بالمخططات الحضرية

سوء إدارة استعمالات الأراضي داخل المخططات الحضرية، فوفقاً إلى النتائج التي توصلت إليها المكاتب الاستشارية المشرفة على إعداد مخططات الجيل الثالث بينت أن مخططات الجيل الثاني وما أضيف إليها من مخططات جديدة وفرت متطلبات النمو بما يفوق المتوقع لسنة الهدف (٢٠٠٠) في حدود ٤% (مصلحة التخطيط العمراني، ٢٠٠٧).

عدم التوازن في تنفيذ مشاريع التنمية، خاصة في سياسة توزيع السكان بالتوافق مع الموارد والأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية، فهناك العديد من التجمعات السكانية الصغيرة في بيئة منعزلة بدون الخدمات الأساسية والأنشطة الاقتصادية، مما اضطر سكانها إلى النزوح للمدن بحثاً عن مصدر الرزق والعيش الأفضل (مصلحة التخطيط العمراني، ٢٠٠٧).

ضعف أجهزة الدولة الرقابية في عمليات المتابعة للمشاريع المنظمة للبناء خارج المخططات المعتمدة، إضافة إلى القصور في تطبيق التشريعات والقوانين على الأنشطة المخالفة وخاصة المتعلقة باستعمالات الأراضي وتحويرها (الزنان، ٦٢٠٠).

٢/١/٢ أسباب تخطيطية، وعمرانية

- تأخر تنفيذ المخططات نتيجة مرورها بعدة تحولات إدارية وسياسية في نظام الحكم في ليبيا، تسبب في عدم استقرار العملية التخطيطية في ليبيا، (مصلحة التخطيط العمراني، ٢٠١٢).
- عدم وجود سياسات واستراتيجيات تنظيمية توجه عمليات التخطيط والتنظيم، وعمليات التوسع العمراني، وعدم ادراك المواطن بالمخططات ومدى أهميتها وخاصة أن سياسيات الدولة في التخطيط كانت مركزية ولم تكن محلية، مما أدى إلى تجاهل المواطنين للمخططات ومخالفتها والبناء بالطرق غير الرسمية (الزنان ٢٠٠٠).

٢/٢ العوامل التي ساعدت على سرعة نمو مناطق الإسكان غير الرسمي وانتشارها خارج المخططات الحضرية في ليبيا

١/٢/٢ عوامل اجتماعية

- صعوبة الحصول على مسكن داخل المدينة، فوفقاً لبعض الدراسات أن مشكلة الإسكان والعجز في الوحدات السكنية في ليبيا يصل إلى ٢٠٤,٠٠٠ وحدة سكنية في سنة ١٩٩٨م، وبالرغم من المحاولات التي تمت في حل هذه المشكلة إلا أنها لم تسد العجز في الطلب على السكن (القزيري، الجيل الثالث ومستقبل المدن الليبية- مدخل عام، ٢٠٠٠).
- القرب من المدينة وسهولة التنقل وتوفير المواصلات الخاصة ساعد في عملية الانتقال إلى خارج المدينة دون تردد، وتركز معظم الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن في ليبيا على الطرق الرئيسية والسريعة، والتي تربط مداخل المدينة ومخارجها. (مشروع الجيل الثالث، ٢٠٠٩).

شكل (١) الإسكان الحكومي داخل المخطط الحضري لمدينة بنغازي



المصدر: GOOGLE .COM .LY

٢/٢/٢ عوامل اقتصادية

- عدم وجود تخطيط مترابط يحقق الشمولية والتوازن في نمو المدن وخاصة في مجال التخطيط الاقتصادي لتوجيه وتحديد الموارد في كل مدينة من خلال إطار عام لسياسة الدولة الاقتصادية، كما أن إدارة الموارد الوطنية لم توجه لتطوير المناطق ذات الموارد المتميزة وخلق تنمية اقليمية تهدف إلى تشجيع المواطنين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية أو الانتقال إلى المناطق التي تتوفر فيها جميع الامكانيات التي تشجع على الإقامة والاستقرار بدلاً من التنقل والازدحام في المناطق المكتظة بالسكان (بو غرارة، ١٩٩٢).
- تمركز الخدمات الإدارية والتجارية والتعليمية والصحية في المدن الرئيسية واهمال الريف، ساهم في ارتفاع معدل البطالة وعجز الاقتصاد الليبي عن توفير فرص العمل المناسبة (أبو سنيّة، ١٩٩٢).

– معاناة الاقتصاد الليبي من سيطرة قطاع النفط، ضعف من القاعدة الاقتصادية للمدن وعدم وجود أراض حضرية للتنمية المستقبلية، بالرغم من محاولة الدولة للتوجه نحو الاقتصاد التشاركي وسياسات تنوع الدخل القومي وتطوير قطاع الصناعة والزراعة، وذلك بمنح القروض الزراعية والصناعية، وترخيص مزاولة المهنة والبناء سمحت للمواطنين بالاستثمارات الفردية خارج المخططات الحضرية للمدن، حيث قاموا ببناء مساحات من الأراضي الزراعية بعدد من المساكن تزيد مساحتها عن المسموح قانوناً، حيث تمددت واتسعت على حساب الأراضي الزراعية، وكذلك إنشاء المصانع الصغيرة التي ساعدت على توطن العديد من المساكن بالقرب من تلك المصانع إلا أنه نتيجة عدم وجود سياسات تنظيمية لم تحقق تلك المحاولات أهدافها (المكتب الاستشاري الوطني، ٢٠٠٨).

٣ مدينة بنغازي

تشكل مدينة بنغازي محورياً من أهم المحاور الأساسية في تشكيل المخططات الإقليمية في ليبيا، حيث يعتبر مخطط مدينة بنغازي ثاني مخطط بعد مخطط مدينة طرابلس من عدة جوانب أساسية ومهمة، ومركزاً أساسياً مهماً. وهذه المدينة كغيرها من مدن العالم بشكل عام ومدن ليبيا بشكل خاص تواجه ظاهرة انتشار مناطق الإسكان غير الرسمي خارج مخططها الحضري، فالنمو الحضري السريع والمبكر لمدينة بنغازي نتيجة ارتفاع معدلات النمو والهجرة، وتركز أغلب الخدمات والأنشطة فيها، والذي صاحبه العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والصحية، والأمنية، ومشاكل النقل والمواصلات وغيرها داخل المدينة أثرت على مخططها الحضري في عدة جوانب. فضيق المسكن داخل المخطط وعدم إمكانية الحصول على البديل، وتوفر قطع الأراضي خارج المخطط ورخص أسعارها وقربها من المدينة، إضافة إلى توفر الامكانيات المادية للبناء، كل ذلك تسبب في نزوح الكثيرين إلى خارج المخطط بحثاً عن السكن المناسب والملائم للظروف الاجتماعية والاقتصادية.

ووفقاً لدراسة أجريت على هذه المناطق غير الرسمية بينت أن نسبة مساحتها تشكل أكثر من ضعف نسبة مساحة المخطط العام للمدينة وهي تحيط بالحزام الشريطي لمخطط المدينة، حيث تبلورت مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي في أربع مناطق رئيسية هي: منطقة الهوارى، ومنطقة بو عطنى، ومنطقة القوارشة، ومنطقة قنفودة، (جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧).

شكل (٢) مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي



المصدر: جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧

شكل (٣) صورة جوية لمنطقة إسكان غير سمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي منطقة "قنفودة" عام ٢٠١١



المصدر: GOOGLE EARTH

شكل (٤) المباني السكنية خارج مخطط مدينة بنغازي



١/٣ الخصائص العامة لمناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي

من خلال ما تم دراسته في المحور الأول من هذه الورقة البحثية والذي تضمن المفهوم العام لمناطق الإسكان غير الرسمي، إضافة إلى الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وسرعة نمو تلك المناطق وانتشارها في ليبيا بشكل عام وفي مدينة بنغازي بشكل خاص، تمحورت مجموعة من المعايير والمحددات لتوصيف مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن والخصائص العامة لها، والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- المواقع التي يتم اختيارها لإنشاء تلك المناطق والإجراءات القانونية لحيازة الأرض وملكيته.
- مقاييس الكثافة السكانية ونسبها.
- أنواع المساكن ومدى تطابقها مع المواصفات والمعايير الخاصة بالأنظمة المعمارية والإنشائية.
- الظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- مدى توفر الخدمات الأساسية (المرافق العامة، والصرف الصحي، والكهرباء والبنية التحتية، والخدمات التعليمية والصحية والتجارية).

١/١/٣ المواقع التي يتم اختيارها لإنشاء تلك المناطق والإجراءات القانونية لحيازة الأرض

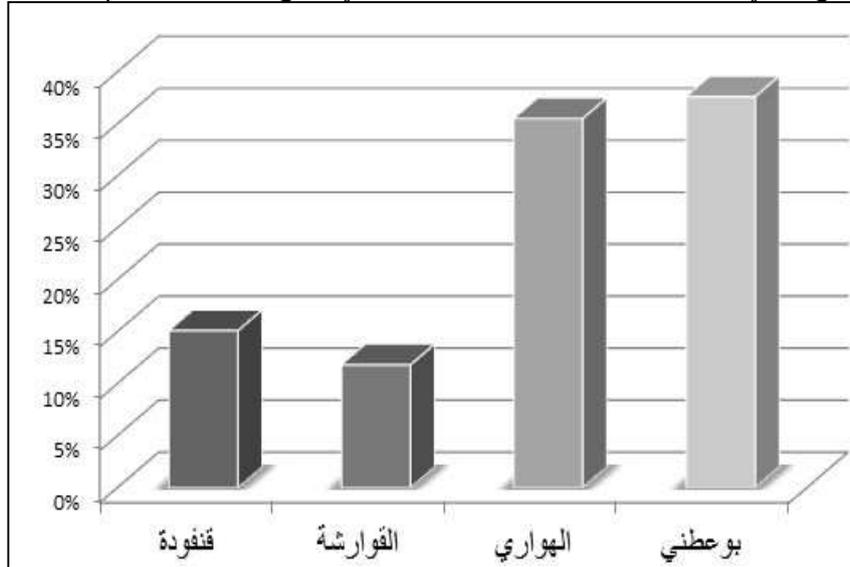
معظم المباني التي تم بناؤها في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي ونمط توزيعها تشير إلى توفر الأراضي عند حدود المخطط الحضري للمدينة، حيث تكون الأراضي الصخرية بنسبة ٠٤%، والأراضي الزراعية بنسبة ٣٠%، هما الأكثر شيوعاً واستخداماً في البناء، إضافة إلى أنها ضمن الحيازة الخاصة ما أتاح فرصة أكبر للبناء، مع وجود أنواع أخرى من الأراضي ولكن بمعدل أقل في البناء. إضافة إلى أن ٩,٧٢% من إجمالي السكان قد تحصلوا على قطع الأراضي التي شيّدوا عليها مساكنهم عن طريق الشراء في المناطق الأربع، وفي هذا دلالة واضحة على الحيازة الشرعية لتلك المساكن والأراضي التي تم البناء عليها. حيث يساهم التمويل الذاتي (الشخصي) للأفراد بنسبة ٨٨% في تمويل البناء غير الرسمي، في حين تساهم السلف المالية بنسبة ٦٧%، والقروض بنسبة تقبل عن ٥% (جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧).

٢/١/٣ الكثافة السكانية

– التوزيع العام للمباني السكنية

تغطي إجمالي المساحة التي تتوزع عليها هذه المساكن تغطي مساحة حوالى ٠٠٦٣٣ هكتار للمناطق الأربع، ويتركز ثلثي هذه المساحة في منطقتي الهواري وبوعظني بنسبة ١,٥٢٦%، أما منطقتا قنفودة والقوارشة فالنسبة تصل إلى ٩,٤٣٧%. في حين أن المساحة السكنية الصافية فقد بلغت ٥٢٥٧٤,٨٤ متر مربع في المناطق الأربعة بمتوسط ٦٨٥ متر مربع للقطعة السكنية الواحدة (جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧).

شكل (٥) التوزيع النسبي لعدد المساكن بمناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي



المصدر: جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧.

– الكثافة السكانية والعمرانية

بلغ متوسط الكثافة السكانية في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية لمدينة بنغازي حوالى ٧١,٢ شخصاً/الهكتار، وترتفع هذه الكثافة في منطقة بوعظني بمعدل ٥ أشخاص / الهكتار، في حين أنها تقل في المناطق الأخرى، أما الكثافة العمرانية (عدد المساكن في الهكتار) فهي منخفضة بالمقارنة ما بين عدد المساكن القائمة والمساحة العامة لهذه المناطق، حيث يقل متوسط هذه الكثافة عن مسكن واحد لكل هكتار بمعدل ٥٢,٠ مسكناً / هكتار (جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧).

٣/١/٣ نوع المساكن ومدى تطابقها مع المواصفات والمعايير الخاصة بالأنظمة المعمارية والإنشائية

– أنواع المباني السكنية

بلغ إجمالي عدد المباني السكنية في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري في مدينة بنغازي حوالي ٩٦٨٢ مسكناً، حيث تبلورت في عدة أنواع مختلفة من السكن، المساكن التقليدية، والفيلات، والشقق، والأكواخ، والقصور، ومساكن أخرى. حيث أن ٠٦% من هذه المساكن قد تم تشييدها قبل مطلع القرن الحالي أي أنها تعود إلى التسعينيات أو الثمانينيات أو قبلها، وقد بلغ عدد المساكن التي شيدت منذ مطلع هذا القرن نحو ٣٢٩٣ مسكناً، بمتوسط بلغ ٠٤٧ مسكناً سنوياً.

شكل (٧) السكن (الفيلات) المنتشر في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي ، (منطقة القوارشة)



شكل (٦) السكن (التقليدي) المنتشر في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي (منطقة بوعطنى)



المصدر: جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧

شكل (٩) القصور في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي (منطقة القوارشة)



المصدر: جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧

شكل (٨) السكن (الشقق) المنتشر في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي ، (منطقة قنفودة)



المصدر: جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧

أ. **المسكن التقليدي:** الذي يطلق عليه اسم (الحوش) يشكل نسبة ١٥٥% من نسبة إجمالي المساكن، ويعتبر هو السكن السائد والمنتشر في تلك المناطق، ويعزي انتشار هذا النوع من المساكن إلى عاملين أساسيين:

- رغبة الأهالي في بناء نمط المساكن المفردة والمستقلة التي تحقق الخصوصية، والتي لا يجدونها في نمط المساكن المجمع (العمارات).

- يرجع إلى اقتصاديات هذا النمط من المساكن التي لا تستلزم أراضي بناء شاسعة ولا تكاليف باهظة كما هو الحال في نمط المساكن ذات الارتدادات الواسعة (الفيل).

ب. الفيلا: هذا النوع من السكن ذو ارتدادات محيطة، ويشكل نسبة ٩٥,٢٪ من إجمالي المباني السكنية في مناطق الإسكان غير الرسمي ويشكل النمط الثاني في تركيبة المساكن، وانتشار هذا النوع من السكن يدل على المساحات الواسعة والظروف الاقتصادية العالية لسكان هذه المساكن.

ج. الشقق: نسبة هذا النوع من الشقق صغيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين، حيث إنها لا تتجاوز ٩٪ من تلك المناطق، ويرجع سبب قلتها إلى أن معظم السكان يفضلون السكن المستقل. وتعتبر هذه الشقق امتدادات للسكن التقليدي (الحوش) من جهة أخرى، والتي برزت مع تكون أسر مركبة واستغلال الأبناء للطوابق العليا، ولا تعد هذه شققا بالمعنى الذي نعرفه بالعمارات التي تقع ضمن المخططات المعتمدة والتي في معظمها لا يجمع قاطنيها أية روابط أسرية.

د. القصور: يوجد عدد من القصور السكنية في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي، والتي تعكس في مجملها الظروف المعيشية الفارهة لسكان تلك القصور .

- مطابقة المباني للمواصفات والمعايير المعمارية والإنشائية

من خلال ما تم عرضه عن أنواع المباني في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي - فبالرغم من أنه تم إنشاؤها دون الحصول على تراخيص البناء- فإن نسبة ٩٠٪ من تلك المباني تم تصميمها وتنفيذها وفق المعايير والمواصفات المعمارية والإنشائية وتحت إشراف مكاتب هندسية، وخاصة من حيث:

- المساحات، حيث تراوحت مساحة المسقوف للمباني السكنية من ٥١ متر مربع إلى ٥٤ متر مربع.
- مواد البناء المستعملة في البناء، حيث كان نظام البناء الهيكلي الخرساني هو المستخدم في عملية البناء، إضافة إلى الطوب الإسمنتي (جامعة بنغازي ، ٢٠٠٧).

٤/١/٣ الظروف الاجتماعية والاقتصادية

تعتبر الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي مختلفة تماما عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الإسكان غير الرسمي في بلدان العالم الثالث من حيث:

- حجم الأسرة

بلغ متوسط حجم الأسرة ٥,٨٦% حيث تشكل نسبة الأسر التي تقطن تلك المناطق حوالي ٥٨٪، بمتوسط ٤٦,٦% لأسر يبلغ عدد أفرادها من (٦-١٠) أشخاص، في حين أن نسبة ٣,٣٨% لأسر مكونة من (١-٥) أشخاص. وتمثل نسبة الذكور هي الأكبر بمعدل ٢,٨٢٪، من سكان تلك المناطق.

- المستوى التعليمي

يختلف المستوى التعليمي لسكان مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي، حيث تبلغ نسبة الحالة التعليمية لمن يحملون شهادات التعليم الأساسي ٩,٣٧٪، بينما بلغت نسبة الذين لديهم مؤهلات التعليم الثانوي ٩,٢٢٪، في حين أن نسبة ٧,٢١٪ لمن يحملون المؤهل الجامعي.

- المستوى المعيشي

لقد كان للظروف الاقتصادية لسكان مناطق الإسكان غير الرسمي الدور الأساسي في نمو وسرعة انتشار تلك المناطق، حيث بلغت نسبة الأشخاص الذين شيدوا مساكنهم من مواردهم الذاتية حوالي ٨٨٪، وفي ذلك دلالة واضحة على الظروف الاقتصادية الجيدة لسكان تلك المناطق. إضافة إلى ذلك فإن عدد من سكان تلك المناطق

يمتهنون المهن الإدارية والتجارية الخاصة، وبعض من سكان تلك المناطق يعمل في القطاع العام بينما بعضهم الآخر كانت له موارده الذاتية الخاصة.

٥/١/٣ الخدمات الأساسية ومدى توفرها

تنوعت الخدمات المتوفرة في مناطق الإسكان غير الرسمي إلى عدة أنواع، اقتصر في مجملها على الخدمات الأساسية إضافة إلى الخدمات الترفيهية والثقافية، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- خدمات الطرق والمواصلات

تعتبر الطرق الترابية وغير المرصوفة هي الطرق الغالبة في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي، والتي تربط تلك المناطق بالطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة، والتي تشكل في مجملها نسبة ٤٧,٢٥%، من إجمالي الطرق المتوفرة، وتشكل الطرق الزراعية نسبة ٢,٤٢٨%، إضافة إلى وجود عدد قليل من الطرق المرصوفة التي تم رصفها من قبل الساكنين في تلك المناطق. وقد أشارت الدراسة التي أقيمت على تلك المناطق أن نسبة حوالي أكثر من ٠٦% من السكان يمتلكون وسيلة مواصلات خاصة (جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧). وجدير بالذكر أن هذه المناطق لا يوجد فيها شبكات الصرف الصحي، حيث يعتمد معظم سكانها على الآبار السوداء في عمليات الصرف الصحي والتي تسبب مشاكل تلوث للبيئة في المستقبل في حال عدم إيجاد حلول بديلة، واتخاذ إجراءات سريعة لحل هذه المشكلة.

- خدمات المياه والكهرباء

تعتبر خدمات المياه والكهرباء من الخدمات الأساسية الواجب توفرها في المناطق السكنية، وتعتبر أيضا إحدى المعايير الأساسية لتقييم مناطق الإسكان غير الرسمي وتحديد مستوياتها، فمن السمات المهمة والتي تعتبر من الإيجابيات لتلك المناطق أن حوالي ٨٠,٨١% من السكان لديهم خدمات الكهرباء. أما بالنسبة لخدمات المياه فإن نسبة حوالي ٤٨,٠٦% من سكان تلك المناطق تتوفر لديهم خدمات المياه، ومصادر المياه متنوعة من مياه النهر الصناعي والآبار العادية والخاصة في حين لا تتوفر لديهم مصادر المياه يعتمد على الشراء من خارج الحي السكني (جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧).

- الخدمات التعليمية

تفاوتت الخدمات التعليمية في معدلات توفرها في المناطق الأربع بنسب مختلفة، ولكن وبشكل عام فإن حوالي ٥٠,٢٦% من سكان تلك المناطق لا تتوفر في مناطق سكنهم مدارس التعليم (الأساسي والمتوسط والثانوي) الحكومية مما يضطر هؤلاء السكان إلى نقل أبنائهم إلى المدارس القريبة من تلك المناطق داخل المخطط الحضري للمدينة أو اللجوء إلى المدارس الخاصة، في حين أن هناك حوالي نسبة ٥٩,٣٧% من السكان تتوفر لديهم تلك الخدمات.

- الخدمات الصحية

من أهم المشاكل التي تعاني منها مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي مشكلة عدم توفر الخدمات الصحية والتي تعتبر من العناصر الأساسية في البيئة العمرانية، حيث شكلت نسبة توفرها حوالي ٤٢٠%، فقط موزعة في شكل الخدمات الصحية الخاصة (العيادات الخاصة).

- الخدمات التجارية والإدارية

توفرت الخدمات التجارية المتمثلة في الأسواق والمحلات التجارية، والتي توفر لسكان تلك المناطق احتياجاتهم اليومية بنسبة ٧,٢%، أما الخدمات الإدارية فتوفرت مجموعة من المباني الإدارية بنسبة ٥% والمتمثلة مجموعة من المكاتب تقدم خدمات خاصة.

٢/٣ سلبيات وإيجابيات مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي

من خلال ما تم سرده عن المحددات والمؤشرات التي تم عرضها عن مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي، نستطيع أن نلخص أهم السلبيات والإيجابيات لتلك المناطق في التالي:

١/٢/٣ سلبيات مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي

حيث تتلخص السلبيات والتمثلة في المشاكل التي تعاني منها تلك المناطق وأهم مظاهرها لكونها خارج شرعية المخططات الحضرية وبعيداً عن أجهزة الدولة ومؤسساتها كالتالي:

- استغل الكثير من سكان مناطق الإسكان غير الرسمي القروض الممنوحة لهم تحت ما يسمى رفع الصبغة الزراعية، وقاموا ببناء مساكن تزيد مساحتها عن ٣٠٠ متر مربع، الأمر الذي ساهم في زحف العمران على الأراضي الزراعية بنسبة ٣٠٪، وشكل تهديداً بيئياً للأراضي الزراعية.
- المخالفة للتشريعات الصادرة بشأن تنظيم البناء خارج المخططات، وذلك ببناء المساكن دون الحصول على أذونات أو تراخيص البناء.
- انعدام خدمات الصرف الصحي بسبب عدم وجود شبكة طرق منتظمة، وأغلب الطرق ترابية أو طرق زراعية تحتاج إلى رصف واستكمال كافة خدماتها.
- الحاجة إلى مراكز ونقاط أمنية تساعد في حفظ الأمن في تلك المناطق.
- الحاجة إلى استكمال خدمات الكهرباء والماء إلى كافة المناطق السكنية، وكذلك خدمات الهاتف الأرضي غير المتوفرة.
- عدم توفر الخدمات التعليمية بنسبة ٥٠,٢٦% والخدمات الصحية بمعدل ٧٧% بشكل يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لسكان تلك المناطق.

وجدير بالذكر أن هذه السلبيات مؤشرات تزداد بسرعة نمو وانتشار هذه المناطق، وهذا ما نراه واضحاً الآن، ما لم تتخذ الجهات المسؤولة الإجراءات السريعة والرادعة لحل تلك المشاكل وتفادي ازديادها.

٢/٢/٣ إيجابيات مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي

وفقاً للدراسة التي أجريت على هذه المناطق فيمكن القول أنها ليست بالمستوى الخطير التي تعاني منه العديد من الدول الأخرى، الأمر الذي يتيح فرصة وأملاً كبيراً في التعامل مع هذه المناطق وتطويرها بالمستوى الذي يتناسب مع شروط ومعايير البيئة العمرانية (جامعة بنغازي بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، ٢٠٠٧)، فمن خلال النتائج التي توصلت لها تلك الدراسة أستطيع أن أخص أهم الإيجابيات التي اتسمت بها تلك المناطق بالرغم من المشاكل التي تعانيها، لكن هذه المناطق تحاول جاهدة إيجاد الحلول المناسبة لكافة المشاكل التي تواجهها بهدف تهيئة البيئة الملائمة للعيش والاستقرار. ولعل تلك المحاولات حتى ولو كانت في نظر البعض تعمل في إطار غير قانوني (خارج الدولة)، فهي من وجهة نظر أخرى إيجابيات يمكن أن تساعد في عمليات التطوير العمراني وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل البيئة العمرانية، ومن أهم جوانب هذه الإيجابيات:

- الجوانب العمرانية، والتخطيطية

بالرغم من أغلب المباني السكنية التي شيدت في مناطق الإسكان غير الرسمي خارج مخطط مدينة بنغازي الحضري تم إنشاؤها دون الحصول على تراخيص البناء، فإن نسبة ٤٥% من هذه المباني تم إنشاؤها في مواقع مناسبة للبناء، وخاصة أن نسبة ٧٢% من هذه الأراضي ذات حيازة شرعية لأصحابها. إضافة إلى ذلك أن نسبة ٠٦% من هذه المساكن تلتزم في أغلبها بقواعد بنائية وتخطيطية، وخاصة في أبعاد الشوارع والمسافات المتروكة من الجوانب والارتفاعات، وغيرها من الاشتراطات، وخاصة أن معظم هذه المناطق السكنية تم تخطيطها وتقسيمها وتصميم مبانيها من قبل أشخاص مسؤولين ومتخصصين في مجال العمارة والتخطيط والرفع المساحي من خلال المكاتب الهندسية ومكاتب الخدمات العقارية. ومن الأمور المهمة والملفتة وجود عمارة تلقائية نابعة من الذات في محاولة التعبير عن المسكن الحقيقي الذي يستطيع أن يجد فيه الإنسان الأمن والاستقرار والراحة والسعادة، وفي هذا إضافة جديدة إلى المستوى العمراني، حيث الشعور التام بالمسؤولية والمشاركة للحفاظ على هذا النتاج العمراني ترتبط في مجملها بسكان تلك المناطق. ومن أهم سمات هذه المناطق هي التنوع في استعمال الأراضي، كالسكن والخدمات التجارية والثقافية والصحية والتعليمية- رغم أنها خدمات خاصة- والتي تعتبر في جلها خدمات ومرافق حيوية خاصة، إضافة إلى شبكة الطرق والتي تتوفر بنسبة ٤٧,٢٥%.

– الجوانب الاقتصادية

كان لمناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي الدور الأساسي والمهم في حل مشكلة الإسكان وخاصة إذا ما نظرنا إلى أن نسبة ٧٠٪ من سكان تلك المناطق تعتبر ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية جيدة. فبعد عجز الدولة وقطاعاتها المختلفة عن حل مشكلة توفير السكن المناسب، بلغت عدد المساكن المشيدة في تلك المناطق حوالي ٩٦٨٢ مسكناً بمتوسط عدد خمسة أشخاص للسكن الواحد في عام ٢٠٠٧ م، وعندما يتم تقدير عدد سكان تلك المناطق فإنه يتجاوز (٠٠٠,٠٥) نسمة وفي هذا دلالة واضحة وسؤال يطرح نفسه ماذا لو أن هذا العدد لم يجد المسكن المناسب أو انتظر الدولة حتى تقدم الحلول؟ فأغلب

الموارد التي استخدمت في بناء تلك المناطق هي أغلبها موارد ذاتية، وظهور تلك المناطق بالمستوى الذي نراها عليها اليوم دليل قوى على وجود الطاقات والقدرات التي تتيح فرصة أكبر لتحقيق الذات. وبمقارنة الإسكان الحكومي مع مناطق الإسكان غير الرسمي فإن هذه المناطق تتميز بالتالي:

- اتاحة فرصة أكبر للاستقرار والثبات مما يساعد في زيادة عجلة الإنتاج والرغبة في التطوير.
- منح فرصة للإنسان أن يشيد مسكنه بنفسه ووفق رغبته وهذا أفضل من أن تعطيه مسكناً لا يشعر بالانتماء إليه.
- فرصة استثمارية جديدة لإنشاء مراكز حضرية بعيدة عن وسط المدينة ومشاكل الازدحام.
- الدفع إلى العمل خارج المدينة مما يخفف من حدة البطالة وتوفير الأيدي العاملة، وخاصة أن نسبة ذوى فئات العمر الشبابية (٦٣-٤٥) في تلك المناطق هي النسبة العالية بنسبة ٢٧٪ من إجمالي سكان تلك المناطق.

– الجوانب الاجتماعية

أن تجعل من الإنسان أن يكون مسؤولاً مهمة صعبة، فمناطق الإسكان غير الرسمي جعلت من سكانها مسؤولين مسؤولية تامة للحفاظ على مناطقهم وتطويرها والارتقاء بها إلى الأفضل، وخاصة أنهم هم من شيدوا مساكنهم بمواردهم الذاتية وقدراتهم الشخصية. فتلك المساكن بالنسبة لهم تعنى الاستقرار والخصوصية والملكية، ومحاولة توفير كافة متطلباته واحتياجاته، وخاصة إذا ما نظرنا إلى أن المباني السكنية هي التي تقدم المفهوم والمعنى لعناصر البيئة الطبيعية وكيفية التحكم فيها والتي يدركها المرء ويشعرها من خلال حواسه الخمس. فمعظم تلك المساكن تميزت بمعايير ومواصفات مناسبة مع احتياجات الأسرة الليبية وخصوصياتها وثقافتها.

جدول (١) أهم المؤشرات الإيجابية والسلبية لمناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخطط الحضري لمدينة بنغازي

الخصائص	المؤشرات الإيجابية	المؤشرات السلبية
الموقع العام	نسبة ٤٥٪ من المساكن تم بناؤها على أراضي صخرية.	نسبة ٣٠٪ من المساكن تم بناؤها على أراضي زراعية، ويعتبر ذلك بمثابة تعدي على الأراضي الزراعية.
الحياسة الشرعية	نسبة ٧٢٪ من المساكن ذات حياسة شرعية للملاكها.	
الكثافة السكانية والعمراية	تعتبر كثافة منخفضة بنسبة ٥٢,٠ مسكن / الهكتار.	
جودة المساكن والبناء	نسبة ٠٦٪ من المساكن ذات جودة عالية ومطابق للمواصفات	
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	٧٠٪ من السكان ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ذات مستوى جيد.	
خدمات الطرق	تتوفر خدمات الطرق بنسبة ٤٧,٢٥٪.	
خدمات الصرف الصحي		انعدام خدمات الصرف الصحي بنسبة ١٠٠٪، والإعتماد على الآبار السوداء للصرف الصحي.
خدمات الكهرباء	تتوفر خدمات الكهرباء بنسبة ٨٠,٨١٪.	
خدمات المياه	تتوفر مصادر مياه التغذية بنسبة ٤٨,٠٦٪.	
الخدمات التعليمية		عدم توفر خدمات التعليم بنسبة ٥٠,٢٦٪.
الخدمات الصحية		النقص الشديد في الخدمات الصحية بنسبة ٧٧٪.

٤ الخلاصة

مما سبق نستنتج أن مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن تأخذ أشكالاً عدة ومختلفة تختلف باختلاف البيئات التي نشأت فيها، وبالرغم من السلبيات التي تعاني منها فإن لها من الإيجابيات ما يتيح

فرصة كبيرة للتعامل مع تلك المناطق وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار البعد الإنساني على أنه الأساس والمقياسي فهم تلك المناطق والذي نلخصه في التالي:

- التنمية الحضرية.
- القيمة الاجتماعية ذات المنفعة.
- الموارد والجهود ذاتية.
- المشاركة الشعبية، والشعور بالمسؤولية.
- البيئة العمرانية التلقائية.
- الرغبة في الأفضل والتطور.

وفي ليبيا بشكل عام وفي مدينة بنغازي بشكل خاص فإن مناطق الإسكان غير الرسمي خارج المخططات الحضرية للمدن تختلف عما هو متعارف عليه، فهي تحتاج إلى نظرة خاصة ومدروسة بعمق وتجربة ذاتية، الأمر الذي يتطلب تحديد معايير ومواصفات لتحديد حجم هذه الظاهرة وتأثيرها البيئي، وهذا لا يتأتى إلا بالتالي:

- الدراسات المكثفة والعميقة والقريبة من واقعها في كافة المجالات الخاصة بالبيئة العمرانية.
- تحليل هذه الدراسات تحليلاً منطقياً، وإجراء التجارب وعمليات التقييم.
- الاستعانة بالتجارب والخبرات العالمية بهدف التنمية والتطوير للبيئة العمرانية.

فهذه الدراسات بقدر ما لها من دور في إيجاد الحلول للمناطق العشوائية أو الإسكان غير الرسمي فهي أيضاً فرصة كبيرة لذوى العقول النيرة والمهتمين بشؤون البيئة العمرانية لإبراز قدراتهم وخبراتهم على تقديم الأفضل والابتكار، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار دور المشاركة الشعبية وتفعيلها، فهي القاسم المشترك في كافة الجوانب الإيجابية لتلك المناطق، فالمشاركة الشعبية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على المخططات الحضرية وتلعب دوراً أساسياً ومهما في تشكيلها، فالصميم والتخطيط العمراني للناس وبالناس.

المراجع

References

Michael P Johnson.(2001). *Environmental Impact OF Urban Sprawl*. *Environmental & Planning*.

Robert Allan Pennock.(2004). *Urban Sprawl & Local State*. The Florida University.

UN-Habitat .(2003) .The Challenge of Slums (Glopal Report on Human Settlements 2003.

USA&UK: United Nations Human Settlements Programme.

أحمد خالد علام. (مايو ١٩٩٩). التشريعات المنظمة للبيئة الحضرية . جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية ومؤسسة فريد ريش ناومان، (صفحة ٣).

المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق (٢٠٠٩). السكن الغير لائق والقضاء على البناء العشوائي (اقليم فزان التخطيطي). السكن غير اللائق والقضاء على البناء العشوائي . طرابلس : اللجنة الشعبية العامة للمرافق.

المكتب الاستشاري الوطني. (٢٠٠٨). حاضرة طرابلس. طرابلس: مصلحة التخطيط العمراني.

انتصار محمد الزنان(٢٠٠٦). العشوائيات وأثرها على مخططات الجيل الثال. الجيل الثالث ومستقبل المدن في ليبيا. بنغازي : مكتب العمارة للاستشارات الهندسية.

- جامعة بنغازى بالتعاون مع مكتب العمارة للاستشارات الهندسية (٢٠٠٧). دراسة العشوائيات خارج مخطط مدينة بنغازى "الجزء الاول" التقرير النهائى. بنغازى: المؤسسة العامة للاسكان والمرافق.
- جامعة طرابلس (٢٠٠٧). العشوائيات حول مدينة طرابلس. طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للمرافق.
- جاهد مقصود تارم (٢٠٠٨). تنمية ورفع كفاءة الاسكان العشوائى. جامعة الملك عبدالعزيز. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز.
- رمضان الطاهر أبو القاسم (٢٠٠٩). الاسكان وظاهرة البناء العشوائى فى إقليم الخليج التخطيطى فى ليبيا. السكن غير اللائق والقضاء على البناء العشوائى. طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للمرافق.
- سعد خليل القزيرى (٢٠٠٦). الجيل الثالث ومستقبل المدن الليبية (مدخل عام). الجيل الثالث ومستقبل المدن الليبية . بنغازى: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية.
- صلاح الدين بوغرارة (١٩٩٢). النشاط الاقتصادى وتطور وظائف المدن فى إقليم بنغازى. التحضر والتخطيط الحضرى فى ليبيا. بنغازى: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية.
- عمر خطاب عبدالله المحيسن (٦١٩٨). تحليل ودراسة مظاهر مشكلة العشوائيات فى الكويت. ندوة النمو العشوائى وسياسة الارتقاء، (صفحة ٥٤). القاهرة.
- غادة محمد ريحان (٢٠٠٨). عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية فى فاعلية تنفيذ المخططات. جامعة القاهرة، الهندسة المعمارية، القاهرة.
- فاطمة مصطفى جابر (٢٠٠٨). دراسة لبعض المناطق العشوائية فى نطاق اقليم بنغازى التخطيطى. بنغازى: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية.
- محمد عبدالجليل أبوسنينة (١٩٩٢). الآثار الاقتصادية والبيئية للنمو الحضرى فى ليبيا. التحضر والتخطيط الحضرى فى ليبيا. بنغازى: مكتب العمارة للاستشارات الهندسية.
- مصلحة التخطيط العمرانى. (٢٠٠٧). مذكرة بشأن البناء العشوائى والمخالف. طرابلس: اللجنة الشعبية العامة.
- مصلحة التخطيط العمرانى. (٢٠١٢). عرض مخططات الجيل الثالث. بنغازى: مصلحة التخطيط العمرانى.

Towards A Suggested Framework for Dealing with Informal Housing Areas outside the Urban Plan of the City Of Benghazi

Abstract

The informal housing areas outside the planned urban cities in Libya different forms had, which requires re-examination of those areas and, in particular, studied and deep so that we can identify the forms and the identity of these areas and how to deal with it. In a previous study, the same researcher, "An Analytical Study Of The Phenomenon Of Informal Housing Outside Planned Urban Cities Of Libya" (Gumma.2014) shows that in spite of the negatives that dogging those areas, they have the pluses of what gives a great opportunity to deal with those areas. This makes it possible to solve the problems of this informal residential areas, and the development of urban environment Urban optimal image in all aspects of physical and social and economic development, taking into account the participation of the local population of these areas is possible. In this sense came this paper update of what came in the previous study for the same researcher, which aims to shed light on the study of a range of approaches to deal with the areas of housing non-formal, and the possibility to take advantage of them as lines essential to the formulation of a framework proposal to deal with the housing areas informal outside planned urban to the city of Benghazi.

Key words:

The City Of Benghazi ,The Identity Of Informal Housing ,The Urban Environment ,The Methods Of Dealing ,The Urban, Social And Economic Aspects.